

## تصحيح خطأ

ذكر في الصحيفة ( ٣٢٤ ) من العدد ٨٣٢ من الجريدة الرسمية ان اسم احد المساحين الذين استغني عن خدماتها في دائرة الاراضي ( عبد العزيز القضاة ) والصواب ( حمدان عبد العزيز القضاة )

نحن عبد الله بن الحسين امير شرق الاردن  
بالاستناد الى المادة ٤١ من القانون الاساسي

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠-١٠-١٩٤٥  
نصادق - بقتضى المادة ١٩ من القانون المذكور - على القانون الموقت التالي ونأمر بإصداره :-

قانون رقم - ١٩ لسنة ١٩٤٥

قانون موقت معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣

١ - يسمى هذا القانون الموقت قانون تعديل قانون ضريبة الدخل ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية  
٢ - يضاف ما يلي الى قائمة الاعفاءات المبينة في الجدول د ب من قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٣٣ :  
الجيش البريطاني ،

في ٥ ذو القعدة سنة ١٣٦٤ الموافق ١١-١٠-١٩٤٥

( عبد الله )

وزير المالية والاقتصاد  
مسلم الطاهر  
رئيس الوزراء  
ابراهيم



# الجريدة الرسمية

## للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين في ١٦ ذي القعدة سنة ١٣٦٤ الموافق ٢٢ تشرين الاول سنة ١٩٤٥ - العدد ٨٣٧ -

عدد ممتاز

صحيفة

٣٦١

قانون رقم - ٢٠ لسنة ١٩٤٥ ( قانون موقت معدل لقانون المطبوعات والمطابع الشبانين )

قانون رقم - ٢١ لسنة ١٩٤٥ ( قانون موقت معدل لذييل قانون ضريبة الدخل - رقم ٣ لسنة ١٩٤٥ ) ٣٦٢



هكذا من الله صلى

نحن هـر الله بن الحسين أمير شرق الأردن

بمقتضى المادة (٤١) من القانون الاساسي

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧-١٠-١٩٤٥  
لصادق - بمقتضى المادة (١٩) من القانون المذكور - على القانون الموقت التالي  
ونأمر بإصداره :-

قانون رقم - ٢٠ لسنة ١٩٤٥

قانون موقت معدل لقانون المطبوعات والمطابع المئانين

- ١ - يسمى هذا القانون الموقت قانون تعديل قانون المطابع والمطبوعات المئانين ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - يسمى في هذا القانون قانون المطابع والمطبوعات المئانين المؤرخان في ١١ رجب ١٣٢٧ ، ١٦ تموز ١٣٢٥ بالقانونين الاصليين .
- ٣ - تلغى المادة ١١ من قانون المطابع الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

« يجب ان يذكر في اسفل آخر صفحة من جميع المطبوعات ، ما عدا الاوراق المتعلقة بالامور الذاتية والاوراق المختصة بالدوائر الرسمية ، اسم وعنوان كل من صاحب المطبعة والناسر والمكان الذي طبعت فيه . وكل من يخالف احكام هذه المادة - يعاقب بالحبس مدة ثلاثة اشهر او برامة قدرها خمسة وعشرون جنهاً فلسطينياً او بكنتا المئانين » .

- ٤ - تلغى المادة ٢٣ من قانون المطبوعات الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

« (أ) - اذا نشرت جريدة اية امور تحتوي على ما نص على العقاب عليه في المواد ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ من هذا القانون فلوزير الداخلية ان يمنع توزيع العدد الذي نشرت فيه الامور المذكورة ، كما يجوز لمجلس الوزراء ان يصدر قراراً بتعطيل تلك الجريدة للمدة التي يستصوبها » .

« (ب) - على كل مأمور شرطة او ذرك او مأمور حرك او يريد ان يضبط نسخ اية جريدة عطلت بمقتضى احكام هذه المادة » .

« (ج) - كل من نشر جريدة عطلت بمقتضى احكام هذا القانون يعتبر انه ارتكب جرماً ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة او برامة لا تزيد على مائة جنهيه فلسطينيه او بكنتا هاتين المئانين » .

في ١١ ذو القعدة سنة ١٣٩٤ الموافق ١٧-١٠-١٩٤٥

« هـر الله »

رئيس الوزراء

إبراهيم

وزير الداخلية

مسلم الخطار

نحن هـر الله بن الحسين أمير شرق الأردن

بمقتضى المادة (٤١) من القانون الاساسي

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨-١٠-١٩٤٥  
لصادق - بمقتضى المادة (٤١) من القانون الاساسي - على القانون الموقت التالي ، ونأمر بإصداره :-

قانون رقم - ٢١ لسنة ١٩٤٥

قانون موقت معدل لنيل قانون ضريبة الدخل ( رقم - ٣ لسنة ١٩٤٥ )

- ١ - يسمى هذا القانون الموقت قانون تعديل ذيل قانون ضريبة الدخل ، ويعتبر انه معمول به من اول آذار سنة ١٩٤٥
- ٢ - يسمى في هذا القانون ذيل قانون ضريبة الدخل رقم - ٣ لسنة ١٩٤٥ بالقانون الاصلي .
- ٣ - تعدل المادة الثالثة من القانون الاصلي كما يلي :-

« يهدف تطبيق هذا القانون وتنفيذ مقتضياته الى ادير الخزينة بمساعدة مامور التقدير واهي موظفين آخرين يري لزوماً لتعيينهم ويعتبر مامورو التقدير والموظفون الآخرون من موظفي وزارة المالية ويسنون بمقتضى انظمة الموظفين » .

- ٤ - تعدل المادة الخامسة من القانون الاصلي كما يلي :

« (أ) - مع مراعاة احكام هذا القانون تدفع ضريبة الدخل بالمعدل المبين في هذا القانون عن سنة التقدير التي تبدأ في اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٤٥ وعن كل سنة تقدر بثلث من الدخل الخاضع للضريبة الذي تأتي لاي شخص عن السنة السابقة لسنة التقدير مباشرة من ارباح اية حرفة او تجارة او مهنة او صنعة تماطها ذلك الشخص في شرق الأردن ، بغض النظر عما اذا كان الشخص المذكور قد زال ولا خلال سنة التقدير ام لم يزاوله » .

« (ب) - ان كل مبلغ قبض بموجب بوليصة تامين مقابل اية خسارة في الارباح يؤخذ بين الاعتبار عند التثبت من مقدار الارباح » .

- ٥ - تعدل الفقرة (ج) من المادة الثامنة من القانون الاصلي كما يلي :-

« اذا استبدلت الآلات او الماكينات التي يملكها المكلف والمستعملة من اجل انتاج الدخل يجري تنزيل مبلغ متفق عليه من قبل مامور التقدير ثمناً للآلات والماكينات المستبدلة بعد ان يحسم من هذا الثمن مبلغ يند مجموع قيمة الاستهلاك والثلث الذي حصل في قيمة الآلات او الماكينات المستبدلة من جراء البلى والاستعمال مع اي مبلغ نتج من بيع هذه الآلات او الماكينات المستبدلة او ثمن الماكينات الجديدة ، ايها كان المبلغ الاقل ،

- ٦ - تصنف المادة التالية الى القانون الاصلي :-

« (٣٥ - مكررة) - يجوز لمدير الخزينة ان يصدر امرأ بان لا تصدر قرارات او اي قرار من قبل ماموري التقدير او من قبل اي مامور تقدير ما لم تكن تلك القرارات او ذلك القرار قد ووفق عليها من قبله ، وفي هذه الحال لا يجوز ان تعتبر تلك القرارات او ذلك القرار نهائية ، ما لم تكن

هكذا من الله أصل

حقيقة

٥٤

٥٤

٥٤